الغانم يهنئ نظيريه في الغابون وإندونيسيا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، أمس ببرقيتي تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية الغابون فوستين بوكوبي ورئيسة مجلس الشيوخ لوسي ميليبو–أوبوسون، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما. كما بعث الغانم أيضاً ببرقية تهنئة إلى رئيسة مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا بوان مهراني، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

المناور يسأل وزير النفط عن أسباب تأخر تنفيذ توصيات لجنة التحقيق في مشروع «الشقايا» وعدم تطبيق العقوبات؟

رياض عواد

أعلن النائب النائب أسامة المناور عن توجيهه عددا من الأسئلة إلى كل من وزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤالان إلى وزير النفط

نص السؤال الأول على ما يلي:

بخصوص تجاوزات مشروع الشقايا للطاقة البديلة، والذي نُفذ من معهد الكويت للأبحاث العلمية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – فريق العمل الذي أُسند إليه تنفيذ المشروع، شاملا (الاسم، المؤهل، المنصب والمهام في المشروع)

2 – أعضاء لجنة التحقيق في تجاوزات مشروع الشقايا.

3 – النتائج والتوصيات التي صدرت في تقرير اللجنة.

4 – هل مَنْ صدرت بحقهم إدانات ضمن توصيات اللجنة ما زالوا في مناصبهم؟

5 – ما هي أسباب تأخر الوزير في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق وعدم تطبيق العقوبات المقترحة؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم نسبة ملكيات المؤسسات والشركات النفطية الوطنية في صندوق المركز للطاقة الذي تديره شركة المركز المالي، سواء ملكيات مباشرة أو غير مباشرة عبر شركات تابعة لها أو مكاتب الأذرع الاستثمارية؟

2 – كم ملكية صندوق المركز للطاقة في شركة فيرست ايكويليس للمعدات والنقل (ش.م.ك)؟

3 – ما مدى صحة عدم وجود أي موظف كويتي يعمل في شركة فيرست ايكويليس للمعدات والنقل؟ إذا كان صحيحا، ما السبب في ذلك؟

4 – هل توجد مخالفات وتستر بالنسبة لتعيين الرئيس التنفيذي الحالي لشركة فيرست ايكويليس للمعدات والنقل؟ وهل تأكدتم من أنه قدم استقالته إلى الشركة التي كان يعمل بها في دولة قطر؟

5 – هل كان الرئيس التنفيذي المذكور أعلاه يعمل ويستلم راتبين من الشركتين في الوقت ذاته دون علم الشركتين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، هل أجري تحقيق في هذا الأمر؟ وفي حال فتح تحقيق، هل اطلع مجلس إدارة شركة فيرست ايكويليس على التحقيق؟ وما كان موقفهم؟ يرجى تزويد بصورة ضوئية من محضر التحقيق، ومحاضر اجتماع مجلس إدارة شركة فيرست ايكويليس بهذا الخصوص، وتزويدي بأيضا بإجراءات تعيين الرئيس التنفيذي.

6 – المؤهلات العلمية والخبرات العملية للرئيس التنفيذي الحالي، وقيمة راتبه الشهري والميزات الأخرى الممنوحة له.

7 – هل يحق للرئيس التنفيذي العمل في شركة أخرى حسب عقد عمله المبرم مع شركة فيرست ايكويليس للمعدات والنقل؟

8 – أسماء أعضاء مجلس إدارة شركة فيرست ايكويليس، وممثليهم حين تعيين الرئيس التنفيذي الحالي..

9 – هل تستر بعض أعضاء مجلس إدارة شركة فيرست ايكويليس بعد معرفة أن بعض موظفيها قدموا شهادات جامعية ومهنية مزورة عند تعيينهم بصفة موظفين في الشركة؟

10 – هل صحيح أن أحد أعضاء اللجنة التنفيذي المنبثقة من مجلس إدارة الشركة له قرابة من الدرجة الأولى مع عضو آخر في نفس اللجنة، وهل يُعد هذا تعارض مصالح حسب قواعد الحوكمة الحصيفة لإدارة الشركات؟

11 – هل تعاقدتم مع مكتب تدقيق داخلي (غير مكتب التدقيق المالي) للتدقيق على أعمال مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي باسم المكتب. وهل المكتب على دراية بهذه الأمور أعلاه (موقف تعيين الرئيس التنفيذي للشركة، والشهادات المزورة، وتعارض مصالح في عضويات اللجنة التنفيذية)؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بتقارير المدقق الداخلي. وهل ناقشتم تقرير المدقق الداخلي وأُخذت بتوصياته من إدارة الشركة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية من تقارير ومحاضر اجتماع مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

12 – هل أسستم شركة تابعة لشركة فيرست ايكويليس شراكة مع شركة المركز المالي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بدراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الشركة الجديدة، وهل عُين رئيس تنفيذي للشركة الجديدة له قرابة برئيس مجلس إدارة شركة فيرست ايكويليس؟

13 – التقارير المالية السنوية لآخر ثلاث سنوات لشركة فيرست ايكويليس للمعدات والنقل.

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني

نص السؤال على ما يلي:

وطالب المناور تزويده

1 – الجدول الزمني لمشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الإسكاني.

2 – ما المعوقات التي تواجه المشروع على الأرض المزمع إقامة المشروع عليها؟

3 – ما نسبة إزالة المعوقات؟ مع تبيان أسماء المواقع التي لم تخل حتى الآن.

4 – ما سبب اتخاذ مجلس إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية قرار في اجتماعه بتاريخ 2021/4/11 بتخفيض عدد القسائم في مشروع جنوب سعد العبدالله إلى (22152) قسيمة بفارق (2848) قسيمة؟

5 – متى صدر قرار باعتماد آلية المطور العقاري في مشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية وعلى وجه الخصوص في مشروع جنوب سعد العبدالله الإسكاني؟ وما المساحة الإجمالية (2356) قسيمة التي منحت من قبلكم للمطور العقاري؟ وهل يسمح القانون بذلك؟ وهل كان ذلك على حساب القسائم المخصصة للتوزيع للمواطنين بعد التخفيض؟ وماذا عن الفارق المتبقي بأعداد القسائم السكنية التي سبق أن حددت بعدد (35000) قسيمة قبل تخفيضها وتخصيص (2356) قسيمة للمطورين العقاريين؟

6 – ما سبب تخصيص نسبة 56.9 % فقط من مساحة المشروع للمناطق السكنية للسكن؟ وما استخدامات المساحات الأخرى؟

7 – سبق أن أدليتم بتصريح صحفي بأن توزيع القسائم في جنوب سعد العبدالله سوف يكون في أغسطس 2017، في حين أن المعد المقرر لإزالة موقع تجميع الإطارات هو نهاية أغسطس 2021 حسب كتاب الهيئة العامة للبيئة، فهل وُضع المخطط قبل الإزالة؟

8 – هل خُفضت المساحة الإجمالية للمشروع؟ وما المساحة التي تم الانتهاء إليها في المخطط؟

9 – في أبريل 2017 وقعت المؤسسة عقد تخطيط وتصميم مدينة جنوب سعد العبدالله بالشراكة مع مؤسسة الأراضي والإسكان الكورية، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من العقد مع ما انتهى إليه ذلك التعاقد، وهل هناك علاقة بين إلغاء العقد وبين تقديم الحكومة لمشروع المطور العقاري؟ وهل هناك شروط جزائية مترتبة على الإلغاء؟

10 – ما الأسباب التي أدت إلى أن يكون مشروع جنوب سعد العبدالله توزيع على المخطط وليس بناء الوحدات السكنية وإقامة المدينة الذكية؟

11 – هل نسقت المؤسسة مع الجهات الأخرى في الدولة من وزارات ومؤسسات بشأن استكمال البنية التحتية وإيصال التيار الكهربائي بعد توفيه وإيصال المياه وبناء شبكة الصرف الصحي وتوفير الخدمات قبل منح الوعود بالتوزيع على المخطط كي لا ينتظر المواطن سنوات عدة لصدور إذن البناء وكي لا يكون التوزيع مجرد توزيع على الأوراق؟

أسامة المناور

أكد أن استئجار الحكومة للأبراج التجارية.. هدر

الكندري: تأخير أذونات «المطلاع» كشف زيف إدعاء تمرير الميزانية بحجة عدم توقف المشاريع

د. عبد الكريم الكندري

شدد النائب الدكتور عبدالكريم الكندري على ضرورة إعادة النظر في استئجار الحكومة للأبراج التجارية.

وقال الكندري إن إعادة تقييم أراضي الدولة لطرحها بأسعار السوق «وليس للتنفيع» من الموضوعات التي أثارها في استجواب رئيس الحكومة، مضيفا «قدمنا بها عدة اقتراحات وعلى مجلس الوزراء المضي بهذا التوجه كما يجب إعادة النظر بتأجير الأبراج التجارية كمواقع حكومية فهي صورة من صور الهدر».

من جهة أخرى قال النائب عبدالكريم الكندري «مررت الحكومة ونوابها الميزانية دون مناقشة بحجة عدم توقف مشاريع الإسكان والوظائف والخدمات».

وأضاف «واليوم ينكشف زيف هذا الادعاء بتأخير أذونات بناء المطلاع وجنوب سعد العبدالله، ومحاولة تقليص الدعوم وعدم الإعلان عن وظائف، فالمشكلة كانت وما زالت ليست بالميزانية لكن بمن يديرها».

فرز الديحاني يسأل وزير التربية عن عدد الوظائف الإشرافية الشاغرة في جميع القطاعات الوزارة

أعلن النائب فرز محمد الديحاني عد توجيهه سؤالا الى وزير التربية (نص السؤال)

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – عدد الوظائف الإشرافية الشاغرة بوزارة التربية بجميع القطاعات والإدارات والأقسام المختلفة سواء ديوان عام الوزارة او المناطق التعليمية؟ وما اسباب عدم شغلها حتى تاريخ تقديم السؤال؟

2 – هل نشرت الوزارة إعلاناً لشغل هذه الوظائف الإشرافية الشاغرة؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من هذا الإعلان وبيان الشروط المطلوبة لشغل هذه الوظائف؟

3 – كم يبلغ عدد القضايا المرفوعة ضد الوزارة بشأن الوظائف الإشرافية خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ مع تزويدي بكشف تفصيلي بذلك؟

فرز الديحاني

فايز الجمهور يقترح زيادة سقف ثمن العقار المملوك للمواطن الذي يسمح له بالحصول على القرض الإسكاني إلى 500 الف دينار

أعلن النائب فايز الجمهور عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

ويقضي الاقتراح بتحديد سقف ثمن العقار الذى يتم تثمينه واستملاكه أو بيعه حتى يمكن للمواطن الحصول على القرض الاسكاني عند 500 الف دينار بحيث لا يزيد مبلغ التثمين والاستملاك أو البيع بالإضافة إلى مبلغ القرض الإسكاني عن 570 ألف دينار.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(مادة أولى): يُستبدل بنص المادة (30) من القانون رقم (47) لسنة 1993م المشار إليه النص الآتي:

إذا كان رب الأسرة مالكاً لعقار تم استملاكه وتثمينه أو بيعه بمبلغ يقل عن خمسمائة ألف دينار كويتي « 500000 د.ك « منح القرض المنصوص عليه فى المادة (28) من هذا القانون بشرط أن لا يزيد مبلغ القرض ومقدار الاستملاك والتثمين أو البيع على خمسمائة وسبعين ألف دينار كويتي « 570000 د.ك «.

وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر العقار مملوكاً لرب الأسرة إذا كان قد آل عن طريقة بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة إلى زوجته أو أحد أولاده الذين يعولهم ، وذلك دون إخلال بحق الأولاد في الحصول على الرعاية السكنية ، وفقاً للإجراءات التي يضعها مجلس إدارة بنك الائتمان الكويتي متى توافرت فيهم شروط استحقاقها «.

(المادة الثانية): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون – ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

فايز الجمهور

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: نظراً إلى أن قيمة العقارات في دولة الكويت آخذه في التصاعد والزيادة بطريقة ملفتة للنظر، مما أصبح حصول المواطن على مسكن ملائم وبسعر مناسب يستطيع دفعه، حلم صعب المنال.

لذلك بذل المشرع كل جهده حتى يتحقق للمواطن هذا الحلم ويجعله حقيقة ملموسة لذلك جاءت المادة (30) وسيلة من وسائل المساعدة للمواطن الذي يملك عقاراً تم استملاكه وتثمينه أو بيعه أن يحصل على القرض المبين في المادة (28) ليعينه على شراء عقار آخر بديل ومناسب.

إلا أنه تم وضع سقف أعلى لثمن العقار الذى تم تثمينه واستملاكه أو بيعه حتى يمكنه الحصول على القرض، وقد أعيد النظر عدة مرات في هذا السقف بزيادته حتى يتواكب مع الزيادة المطردة و المتسارعة في أثمان العقارات .

وكانت آخر مراجعة له تمت بمقتضى القانون رقم (50) لسنة 2010 المنشور في جريدة الكويت اليوم بتاريخ 2010/07/04 ومن ثم يتعين إعادة النظر فى هذا السقف مرة أخرى ورفعه من 300 ألف دينار إلى 500 ألف دينار .

وقد تلاحظ أن الفقرة الأولى من المادة (30) من القانون رقم (47) لسنة 1993 قد منحت لرب الأسرة الذى يملك عقاراً تم استملاكه وتثمينه أو بيعه بالسقف السابق الإشارة إليه الحق في الحصول على القرض المبين بالمادة (28) وقدره 70 ألف دينار .

ثم نكصت تلك المادة عن ذلك وأفرغت هذا الحق من مضمونه سواء بإلغائه أو بتقليصه بقدر كبير يفقده قيمته ويهدر الغاية منه، وذلك بما اشترطته بعدم زيادة حاصل جمع مبلغ القرض ومقدار الاستملاك والتثمين أو البيع عن السقف المحدد.

وبتطبيق هذا الشرط في الواقع ثبت أن كل من ثمن له عقار أو باعه بثمن يقل قليلاً ببضع دنانير عن السقف الموضوع محروماً من الحصول على القرض أو في أقل القليل الحصول على جزء يسير منه لا يغني ولا يسمن من جوع ، قاصراً عن إعانته على شراء مسكن مناسب.

وكان من الضروري للتغلب على هذه المشكلة ولتحقيق الصالحين العام والخاص أن يُعاد النظر أيضاً في السقف الأعلى الذى يتضمنه الشرط المشار إليه ، ومن ثم جاء التعديل المقترح لتلك المادة محققاً لذلك بجعل مقدار مبلغ التثمين والاستملاك أو البيع بالإضافة إلى مبلغ القرض لا يزيد عن 570 ألف دينار.

الخليفة لوزير البلدية: متى يغلق مكب ردم النفايات في «الجهراء»؟

مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع في شأن نقل مكب ردم النفايات بمحافظة الجهراء، طالبا رأي البلدية عما يتم من إجراءات للتخلص من النفايات في هذا المكب والجدول الزمني لإغلاقه.

وقال في السؤال: أنشئ مكب النفايات في محافظة الجهراء قبل عام 1990 وكان في السابق مشروعاً للدراكيل ورأت البلدية في حينها المكان المناسب لرمي النفايات والمخالفات بإعتباره بعيداً عن أقرب تجمع سكاني بمسافة كافية وللأسف بقيت تلك الرؤية قائمة على الرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاماً على إنشائه واقتراب السكان منه لمسافة قريبة جدا كنتيجة طبيعية لتزايد السكان وإنشاء مناطق وتوسعات جديدة. وشهد مكب مردم النفايات في المحافظة توسعات كبيرة وهائلة ويتم الردم بطريقة بدائية مما يشكل تأثيراً سلبياً ومباشرا على البيئة وصحة أهالي المحافظة ويخالف توجهات الدولة للمحافظة على البيئة. يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

وهل تم عرض نقل مردم النفايات على المجلس البلدي لنقله إلى – مكان آخر بعيداً عن التجمع السكاني – إذا كان الجواب بالإيجاب تزويدي بقرارات المجلس البلدي – أما إذا كان الجواب بالنفي بيان سبب عدم عرضه على المجلس البلدي؟

وهل تم الكشف على موقع المردم من قبل الجهاز الفني للبلدية بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة – فإذا كان الجواب بالإيجاب تزويدي بكافة ما توصل إليه الكشف مبينا به رأي الهيئة العامة للبيئة – واما إذا كان الجواب بالنفي ما أسباب عدم الكشف على الموقع؟

محمد الحويلة يقترح إنشاء مستشفى متخصص لعلاج وتأهيل حالات الإدمان

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح برغبة، طالب فيه بإنشاء مستشفى متخصص لعلاج وتأهيل حالات الإدمان، وتنفيذ حملة توعوية واسعة حول مخاطر المخدرات وسبل الوقاية منها.

وقال في مقدمة الاقتراح إنه انتشرت في السنوات الأخيرة بين الشباب ظاهرة المخدرات وعقارات الهلوسة والمنشطات المحرمة بصورة أصبحت تمثل هاجسًا لدى المجتمع عامة ولدى بعض الأسر التي ابتلى البعض من شبابها بآفة الإدمان الذي جعل منهم فئة تمثل خطورة على أنفسهم وعلى أسرهم.

وأضاف في اقتراحه أن خطورة الإدمان لا تقتصر على التعاطي فقط بل تصل إلى تهديد الأمن والسلم الاجتماعي فالمدمن غائب دائما عن الإدراك الحسي وبالتالي ينتج عن أفعاله انتشار جرائم مثل القتل والسرقة، فالمدمن لا يتردد عن فعل أي شيء مقابل الحصول على المادة المخدرة، بالإضافة إلى حوادث الطرق التي يروح ضحيتها أناس لا ذنب لهم نتيجة قيادة مدمن غائب عن الوعي.

وذكر أن مواجهة المشكلة تتطلب المبادرة الفورية من الجهات المختصة بإنشاء مستشفى متخصص لعلاج وتأهيل حالات الإدمان يحتوي على برامج علاجية وتأهيلية متطورة بأحدث الخبرات في هذا المجال التي تساعد على العلاج لتشجيع المدمن على العلاج، وكذلك توفير متطلبات العلاج النفسي للمدمنين مع تزويده بما يحتاجه من كوادر طبية والأجهزة والاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

وأشار إلى أن لحملات التوعية دورا وتأثيرا في الحد من الادمان لإبعاد الأجيال الجديدة عن هذه الآفة من خلال حملات توعية لطلبة المدارس والجامعات عن أخطار المخدرات كون خطورة هذه الآفة تستهدف بالدرجة الأولى فئة الشباب، بالإضافة إلى الوقاية والعلاج والرعاية للأشخاص الذين يعانون اضطرابات نتيجة تعاطي المخدرات، وانطلاقًا من نص الدستور الكويتي في المادة 15 منه على «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة».

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح التالي نصه:

1 – إنشاء مستشفى متخصص لعلاج وتأهيل حالات الإدمان مع تزويده بما يحتاجه من الكوادر الطبية والأجهزة الطبية والبرامج العلاجية والتأهيلية المتطورة وبأحدث الخبرات في هذا المجال، مع توفير متطلبات العلاج النفسي والاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

2 – تنفيذ حملة توعوية واسعة حول مخاطر المخدرات وسبل الوقاية منها على أن تبدأ هذه الحملة من مدارسنا وجامعاتنا بالتعاون والتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي ووفقاً لخطط مناسبة ومدروسة.

محمد الحويلة